أبعاد اتفاق مكة بين المملكة العربية السعودية وتركيا وباكستان

بقلم: مراد صادق زادة ○

وقّعت كل من المملكة العربية السعودية وتركيا وباكستان اتفاقية للدفاع المشترك في مكة المكرمة، ويتمثل مبدؤها الرئيسي في أن أي هجوم مسلح على أحد الأطراف يُعد هجوماً على الأطراف الثلاثة جميعا.

لم يُكشف بعد عن الالتزامات العسكرية المحددة للأطراف المعنية، إلا أن الاتفاق بحد ذاته يضع فعليا حجر الأساس لتحالف دفاعي متكامل بين الدول الإسلامية الثلاث المؤثرة.

ولا يُعد ظهور هذا التحالف أمراً مفاجئاً؛ ففي أعقاب الحملة العسكرية الأمريكية والإسرائيلية ضد إيران، طرأ تحول ملحوظ على موازين القوى في الشرق الأوسط، كما أن الاعتداءات الإيرانية اللاحقة على دول الخليج قد أعادت إلى الواجهة مفهوم الحصانة التي توفرها «المظلة الأمنية» الأمريكية.

لقد دفعت دول المنطقة ثمن ذلك على مدى عقود من خلال الالتزامات السياسية، والاعتماد على البنية التحتية العسكرية الأمريكية. ومع ذلك، وفي لحظة حاسمة، اتضح أن الوجود الأمريكي وحده لا يضمن منع الحرب ولا الحماية من عواقبها.

لم يأتِ «اتفاق مكة» من فراغ؛ فقد وقعت المملكة العربية السعودية وباكستان، في العام الماضي، اتفاقية دفاع ثنائية أدت إلى تقارب كبير بين الرياض وأنقرة وإسلام أباد.

وفي الوقت نفسه، تعززت العلاقات مع القاهرة، وتوسعت نطاقات توريد الأسلحة والتدريب المشترك والتعاون في حماية خطوط الملاحة البحرية؛ ومن المرجح جداً أن تكون مصر الطرف التالي الذي ينضم إلى هذا الترتيب، مما قد يفتح الباب لاحقاً أمام انضمام دول إقليمية أخرى.

تُثير عبارة «الاعتداء على طرف هو اعتداء على الجميع» حتماً ارتباطاً ذهنياً بالحلف الأطلنطي (حلف الناتو، الذي يعد من إفرازات الحرب الباردة؛ غير أن التحالف الناشئ يختلف اختلافاً جوهرياً عن «ناتو الشرق الأوسط» الذي دأبت واشنطن على محاولة تشكيله منذ سنوات.

كان المشروع الأمريكي يهدف إلى تشكيل تكتل بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، يرتكز في المقام الأول على احتواء إيران. أما الآن، فيبرز نموذج معاكس تقريباً، نابع تحديداً من إدراك أن الأمن الإقليمي لم يعد بالإمكان تفويضه بالكامل لضامن خارجي.

وتُسهم المملكة العربية السعودية في هذا الهيكل بثقلها المالي ونفوذها السياسي، بينما تمتلك تركيا ثاني أكبر جيش في حلف الناتو وصناعة دفاعية قوية، فيما تعد باكستان القوة النووية الوحيدة في العالم الإسلامي، حيث تكتسب هذه الدول الثلاث معاً القدرة على تشكيل نظام ردع مستقل، لن تعود فيه قرارات الأمن الإقليمي حكراً على واشنطن.

ويبدو أن الهدف السياسي الرئيسي لهذا التحول اليوم ليس طهران، بل إسرائيل. ففي حين تؤكد الأطراف رسمياً الطابع الدفاعي البحت للاتفاق، فإن التوسع الجغرافي للعمليات العسكرية الإسرائيلية في السنوات الأخيرة قد دفع دول المنطقة إلى البحث عن آليات للحد جماعياً من سياسات القوة التي تمارسها إسرائيل.

لقد أدت الحرب في غزة، والتحركات في لبنان وسوريا، والضربات الموجهة إلى إيران، والتصعيد المستمر للمواقف، إلى توليد شعور خطير بأن النظام الإقليمي السابق للضوابط وكبح الجماح لم يعد فعالاً.

وليس من قبيل المصادفة أن يخلص التقييم الأخير -الذي أوردته وكالة رويترز- إلى أن التحالف الجديد يهدف، من بين أمور أخرى، إلى خلق ثقل موازٍ لإسرائيل، بدلاً من التحضير لمواجهة مباشرة مع إيران.

وهذا أمر لا يمكن لإسرائيل نفسها أن تغفل عن إدراكه؛ فظهور تكتل من الدول المحيطة بها -تتمتع كل منها بموارد مالية هائلة، ومجمع صناعي عسكري متطور، وجيوش عديدة، وقدرات نووية محتملة- يقلص موضوعياً من نطاق استخدام القوة بشكل أحادي الجانب.

ومع ذلك، ليس من الضروري أن يتحول هذا التحالف إلى تكتل معاد لإسرائيل؛ بل قد يتمثل هدفه في استعادة مبدأ التوازن ذاته، بحيث يتم تقييد تحركات أي قوة إقليمية بشكل فعّال.

وتشغل إيران موقعاً أكثر تعقيداً في هذا النظام؛ فمن ناحية، قد يؤدي تعزيز مكانتها وتنامي طموحاتها الإقليمية المحتمل إلى تحويل التحالف الجديد إلى قيدٍ إضافي يُفرض على طهران.

وبالنسبة إلى واشنطن، يبدو الوضع أقل ملاءمة بكثير؛ ففي حين لا يدور الحديث بعدُ عن قطع التحالفات التقليدية مع الولايات المتحدة، إلا أن هذا التوجه بحد ذاته يحمل أهمية بالغة، إذ لم يعد الشركاء الأمريكيون يرغبون في بناء منظوماتهم الأمنية استناداً إلى الولايات المتحدة وحدها، بل باتوا يتجهون نحو تبني سياسات دفاعية سيادية، وتنويع علاقاتهم، والاعتماد بشكل أكبر على القدرات الإقليمية.

وعلى النقيض من ذلك، تفتح عملية إعادة الهيكلة هذه آفاقاً جديدة لفرص أمام مراكز قوى عالمية أخرى؛ ويشمل ذلك روسيا التي تمتلك خبرات تنافسية في مجالات الطيران، والدفاع الجوي، والحرب الإلكترونية، وتكنولوجيا الصواريخ، وغيرها من قطاعات المجمع الصناعي العسكري المتطورة.

ومن شأن رغبة أعضاء التحالف الجديد في تنويع علاقاتهم الدفاعية أن توسّع نطاق التعاون - ليس فقط على الصعيد العسكري-التقني، بل أيضاً على صعيد التعاون السياسي والاقتصادي الأوسع - مع موسكو.

ومن ثم، فإن أهمية «اتفاق مكة» تتجاوز بكثير مجرد ثلاثة توقيعات على وثيقة واحدة؛ فنحن نشهد مظهراً آخر من مظاهر تفكك النظام السابق للعلاقات الدولية، الذي اعتمد فيه أمن مناطق بأكملها -على مدى عقود- على قوة عظمى خارجية واحدة. ويحل محل هذا النظام تدريجياً عالمٌ أكثر تعقيداً، يتسم بوجود مراكز قوى إقليمية، وتحالفات خاصة بها، وأنظمة ردع متبادلة.

قد تحمل مفارقات التاريخ وقعاً مؤلماً بشكل خاص بالنسبة إلى واشنطن؛ فمشروع «الناتو الشرق أوسطي» -الذي سعت الولايات المتحدة يوماً إلى إنشائه كأداة للحفاظ على نفوذها- بدأ بالفعل يتشكل على أرض الواقع.

غير أن هذا التشكّل يجري الآن بمعزل عن الولايات المتحدة، وربما بهدف تقييد حرية حركة أقرب حلفائها الإقليميين؛ إذ بات مشروع الهيمنة الأمريكية يواجه خطر التحول إلى إحدى الآليات التي تؤدي إلى تفكيك تلك الهيمنة ذاتها.

○ رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط وأكاديمي من أذربيجان

عالم يتغير

نبوءات آخر الزمان والتوظيف الاستخباراتي الصهيوني!

فوزية رشيد

○ بات واضحاً الآن كثرة الحديث عن آخر الزمان، وأننا نعيشه اليوم! حتى أصبح الأمر جازما حين يتم تداول الحديث عن زمن الوقائع الصعبة، التي يعيشها العالم العربي في هذه المرحلة المتحولة من تاريخه! وبالطبع حين تتداخل الأحداث وتتناسل الأزمات والحوادث، وتتزايد الهواجس الظلامية بسبب الحروب والفتن والفساد والفقر، ويصبح الواقع من الصعب تفسيره عبر المنطق والسياسة، هنا يطل (التفسير التوظيفي الديني) وتطل التأويلات حول النبوءات، وعلامات آخر الزمان، والتي فيها سيكثر القتل وتكثر الفتن ويعمّ الدمار كل شيء حتى تأتي المرحلة اللاحقة بعد ذلك! وحيث عالم جديد يعمّ فيه السلام والرخاء البشرية كلها أي باختصار على شعوبنا تقبل كل ما يحدث لها! وهذا تحديداً ما تستغله (الدول التدميرية) التي تسعى إلى الفتن والحروب، للوصول إلى تحقيق أهدافها من خلال الإيحاء بأن ما تفعله إنما هو تعبير عن (نبوءات دينية) وها هي تتحقق! ألا يفعل ذلك الصهاينة والكيان الصهيوني، سواء حين نشوئه عبر ما أسموه بالوعد الإلهي! أو الآن وهم يرجون لكل تصرفاتهم اللا إنسانية لتحقيق «إسرائيل الكبرى»؟! ألا يفعل ذلك (النظام الثيوقراطي) في إيران، وبأن كل ما يقوم به من قتل وفتنة وتدمير في بلداننا وأطماع في التمدّد، إنما هو لظهور المهدي المنتظر؟! وكلا الطرفين يمارسان أخبث وأقذر تبرير لممارسة إفسادهما في الأرض والقتل والتدمير والفتن!

○ في زمن الصراعات والأزمات والحروب تنشط الحروب النفسية والمعنوية والإعلامية وحرب النبوءات أيضاً! هنا تحديداً يأتي دور (التوظيف الاستخباراتي) و(التجنيد الثقافي والديني) لشنّ تلك الحروب الناعمة إلى جانب ما يدور على الأرض من حروب عسكرية! هنا تتصاعد الحاجة إلى كسر معنويات الشعوب المستهدفة! وهي الشعوب العربية في الغالب من الدول العميقة، والأخرى الصهيونية والماسونية التي تتحكم فيها! وحيث إلى جانب توظيف النبوءات يتم استخدام وتوظيف التاريخ بعد تشويه حقائقه والتزوير والتلفيق فيه!

بل وحتى يتم اختراق تفسير الأحاديث النبوية وتأويل الآيات القرآنية، ونبوءات آخر الزمان من استخبارات الكيان الصهيوني وأمريكا، وحيث هناك «جامعة إسلامية» في «تل أبيب» لكل ذلك وسنعلق عليه في مقال آخر! مثلما الولايات المتحدة تضم عبر الـ C.T.A نفسها إلى جهود «الموساد» في ذات الشأن أيضاً! ولهذا نرى التوظيف الاستخباراتي على أشده خلال السنوات الماضية واليوم! وما التوقعات والنبوءات والتحليلات للمستقبل إلا وأكثرها اليوم مستندة على ذلك الحائط الاستخباراتي! لبث الضعف وممارسة غسيل الدماغ، لكي تتقبّل شعوبنا العربية والإسلامية كل الكوارث التي تحيط بها باعتبارها من علامات آخر الزمان! ولذلك تتكاثر وجوه الضلال العربية أيضاً والتوقعات وقراءة المستقبل حول المنطقة العربية تحديداً، لتجزم وبغرابة وجرأة نادرة، بزوال دول عربية وسقوط أنظمة وتمدّد الكيان الصهيوني وهيمنته والانتصار الإيراني!

○ ونحن لا ننكر الأحاديث الصحيحة حول علامات آخر الزمان، ولكن لا نجزم بأننا نعيش هذه السنوات أحداثها وبما يبرر قبولنا بالمخططات التي تستهدف دولنا، وتعمل على ابتلاع أوطاننا باعتبارها من علامات آخر الزمان! أي أننا نحقق «الهزيمة الذاتية» لشعوبنا وبشكل مسبق، ونتقبّل الاعتداءات التي تستهدفنا، بعد إخراجها عن سياقها السياسي الاستعماري، الذي يحيط بنا من الصهاينة وأدواتهم ومن إيران! وهذا ما يجب الوعي به! وهو أن النشر المكثف والهجمة الشرسة التي تجتاح اليوم عقول شعوبنا، من خلال توظيف خبيث للنبوءات إنما هو دس مقصود لتقبل فرضيات الفوضى والدمار وسقوط أوطاننا ودولنا! وهو ما تعمل عليه «الموساد» والاستخبارات الأمريكية والبريطانية ليل نهار للترويج غير المباشر، لما تريد تنفيذه من مخططات قادمة! لتجعل من النبوءات قائداً يقود الأحداث الراهنة والمستقبلية، للوصول إلى الأهداف السياسية وإحداث التحولات الكبرى الجيو إستراتيجية في المنطقة!

○ إن الرواج الكبير لدى عامة الناس لفكرة اقتراب «آخر الزمان»، إنما هو محاولة للهروب الجمعي والذاكرة الجمعية من الظروف الظلامية التي تحيط بالمنطقة، والبحث عن تفسير ديني للخروج من وطأة الأزمات والفتن والمخاوف الوجودية! والغريب أنه في كل زمان تقريباً كانت هناك ظاهرة من يروج أن العالم يعيش أحداث النهاية ويُصر على ذلك! رغم أن نهاية العالم والساعة هي من أمور الغيب التي لا يعلمها إلا الله! ولذلك على الإنسان أن يسعى إلى الدفاع عن وطنه وعن شعبه من الاعتداءات والأطماع الخارجية، ولا يستسلم للدعايات الإعلامية والحرب النفسية والمعنوية حول أن (ما يحدث لكم يا عرب إنما هو مسجّل في أخبار آخر الزمان! والآن ما عليكم إلا تقبّل ذلك)! أليس هذا هو المضمون الحقيقي لكل ما تبثه الصهاينة لشعوبنا، لتحقق بذلك اختراقا في الوعي الشعبي العربي، في أشرس حرب فكرية ونفسية بل ودينية على ذلك الوعي؟! وفي هذا كله لخص النبي عليه الصلاة والسلام فيما قاله حول أن المسلم المؤمن مطالب أن يواصل زرع فسيلته التي بيده حتى لو قامت الساعة! حافظوا على أوطانكم ودولكم بعيداً عن نبوءات آخر الزمان التي لا يعلم توقيت ساعتها إلا الله وحده لا شريك له! وحتى لا تتحول تلك النبوءات إلى سلاح ضد شعوبنا لتحقيق الهزيمة الذاتية المسبقة!

الاستدامة التنموية تبدأ من قرار الشراء للمستهلك المسؤول

بقلم:
د. فاطمة ناصر العالي

هل تبدأ الاستدامة التنموية عندما نتخلص من الأشياء في حاوية إعادة التدوير، أو تبدأ من قراراتنا قبل ذلك بفترة طويلة، ويفترض أن تبدأ لحظة وقوفنا أمام رفوف المتاجر، واتخاذ قرار الشراء لأي بضاعة، وهل نحن فعلًا نفكر في ذلك، ونمر بشعور عدم الحاجة إلى البضاعة التي نشرع في شرائها، أم هناك محفزات تدفعنا بقوة نحو الشراء دون التفكير جديًا كالسعر أو الجودة؟ ربما نحن بحاجة ماسة إلى إعادة النظر في مفهوم الاستدامة من زاوية مختلفة؛ لذا فإن المسؤولية البيئية لا تبدأ بعد أن نستهلك المنتج، تبدأ من لحظة اختيارنا لما نشتريه، والكمية التي نحتاجها، ومدى قدرتنا على استخدامها والمحافظة عليها أطول فترة ممكنة، حيث إن كل قرار بالشراء مهما كان مقداره يحمل في داخله أثرًا يتجاوز الفرد ويصل إلى الموارد الطبيعية والطاقة، وتراكم النفايات والبيئة.

في ظل ما يشهده عصرنا اليوم من تزايد في الأنماط الاستهلاكية التي أسهمت بشكل واسع في تراكم النفايات، واستنزاف واضح للموارد بأنواعها، فقد أصبح الحديث يا للأسف يدور في مجال محدد ويرتبط بكيفية التخلص من المواد المستهلكة وغير المستهلكة والعمل على تدويرها! لكن الاستدامة التي تعرّف ببساطة بأننا نستخدم ما نملكه من موارد اليوم بطريقة تحافظ على هذه الموارد للجيل القادم، ودون أن نستهلكها أو نقوم بهدرها بشكل مضر بالإنسان والبيئة، والاستدامة في الحقيقة يجب أن تبدأ بسؤال عميق جدًا، ويستحق التوقف عنده، وهو: لماذا أصبحنا نشتري ونكدّس، ثم نرمي، ثم نطالب بإعادة التدوير والاستدامة والمحافظة على الموارد للأجيال القادمة، لماذا نفكر في كيفية التخلص من الملابس والأجهزة والأدوات بعد أن امتلأت بها خزائننا وبيوتنا، بدلا من أن نفكر منذ البداية بحاجتنا الفعلية إلى شرائها أصلا، فالاستهلاك ليس قضية اقتصادية او بيئية حديثة، بل هو قيمة راسخة تقوم على عدم الإسراف، وحسن استخدام الموارد، وهذا ما يتوافق مع قيمنا الإسلامية التي تدعو إلى نبذ التبذير، والنهي بشكل صريح عن الإسراف في قوله تعالى: (... وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا، إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ)، وهنا تتجلى قيمة الاعتدال والمسؤولية نحو الاستدامة.

ومن المهم أن نفهم كذلك أن الاستهلاك المسؤول لا يعني أنه يجب علينا التوقف عن الشراء أو التضيق على حياتنا، بل أن يكون لدينا وعي وتوجه حول أهمية الحاجة إلى ما نريد شراءه، وخصوصًا أننا مقبلون على موسم جديد من الاستهلاك مع قرب العودة إلى المدارس حيث إن هذه الفترة تتسم بزيادة المشتريات وتعدد الاحتياجات، وهنا يجب أن نفكر ويكون لدينا وعي وتمييز حول ما نحتاجه فعلًا وما يوجد لدينا ويمكننا الاستفادة منه بالفعل، أو الانجراف بلا وعي وراء الرغبة في اقتناء كل ما هو جديد.

وهنا قد تكون العودة إلى المدارس فرصة عملية حتى نعمل على ترسيخ هذا السلوك لدى الأسرة؛ من خلال إعادة استخدام الذي لا يزال صالحًا من الأدوات والملابس، واختيار ما يتميز بالجودة وطول الأمد، والمحافظة قدر الإمكان على المقتنيات بدلا من استبدالها لمجرد الرغبة في التغيير؛ لذا يجب أن يكون لكل عملية شراء قيمة وهدف، ويحول موسم التسوق من مجرد إنفاق إلى ممارسة يومية تعكس وعيًا بالموارد واحترامًا للبيئة.

ربما لا نفكر كثيرًا في قراراتنا اليومية، فكل اختيار نختاره يترك أثرًا كل يوم تقريبًا، لكن قرار الشراء لا يرتبط بالسعر والجودة والحاجة فقط؛ فكل عملية شراء واختيار فإننا نرسل رسالة إلى السوق، وندعم بصورة مباشرة وغير مباشرة طرق الإنتاج، والموارد المستخدمة فيه، وفي حال عدم توافره فإن ذلك سيترك لدينا أثرًا. وكذلك في حال انتهاء استخدامه.

وهنا قد يبدو أن قرار الفرد بسيط وليس ذا تأثير واضح ، إلا أن تكرار هذه القرارات بالتدريج من المستهلكين يحولها إلى قوة مؤثرة في السوق، فاختيار المنتج الأقل تغليفًا واستهلاكًا للمواد البلاستيكية، ودعم المنتج المحلي، وإعادة استخدام ما يمكن استخدامه، إلى جانب تقليل المنتجات أحادية الاستخدام، وتجنب عمليات الشراء غير الضرورية، وجميع ما سبق بالتأكيد تعد ممارسات تسهم في توجيه السوق نحو مزيد من المسؤولية وجودة المنتجات والاستدامة، وهنا يكون المستهلك شريكًا في تشكيل المنتجات، وكيفية الإنتاج بدًلا من أن يكون مجرد مستهلك سلبي متلقٍ لما يتم عرضه في الأسواق.

لذلك يمكن النظر إلى كل عملية شراء باعتبارها تصويتًا صامتًا على نوع المستقبل الذي نريده، فالمستهلك لا يشتري منتجًا فقط، إنما يختار بصورة غير مباشرة كمية الموارد المستهلكة وحجم النفايات الناتجة عن هذا المنتج، وكذلك طول العمر الافتراضي للمنتج، ونمط الاستهلاك الذي يرغب في استمراره.

ولذلك فإن بناء ثقافة المستهلك المسؤول يبدأ بسؤال قد تم طرحه مسبقًا وهو: هل أحتاج إلى هذا المنتج بالفعل؟ وإن كانت الإجابة بنعم، فإن السؤال الذي يليه: ما الخيار الذي يحقق ما أحتاجه بجودة وأقل أثر ممكن، كذلك من الممكن بخطوات بسيطة جدًا إذا أردنا أن يتحول مفهوم المستهلك المسؤول من مجرد شعار وكلمات كتبت في مقالات إلى ممارسة يمكننا بسهولة تطبيقها في حياتنا اليومية، مثلًا وفق النقاط التالية:

○ التقيد بقاعدة مهمة وهي التفكير قبل الشراء لبضع ثوان في مدى الحاجة وإن كان يوجد لدينا بديل، وهل سوف أستخدمه بعد الشراء.

○ العمل على اختيار المنتجات ذات العمر الأطول والجودة العالية، وليس بالضرورة أن المنتج الأرخص سعرًا هو الأقل جودة.

○ دعم المنتجات الوطنية وخاصة إذا كان المنتج جيدًا ويدعم المشاريع الشبابية والريادية.

○ من الممكن أن يتجه المستهلك كتحفيز للشركات المسؤولة والصديقة للبيئة والمجتمع أن يشجع منتجاتهم.

○ تقليل الاستهلاك وإعادة استخدام المقتنيات القابلة للتدوير.

○ زيادة الوعي المجتمعي بدءا من الأسرة التي تعد المدرسة الأولى في تربية الأطفال ومنها يتعلمون المسؤولية بصورة عملية.

وفي النهاية إن أهمية هذه الفكرة تكمن في أنها تجعل الاستدامة مصطلحًا قريبًا لحياتنا اليومية، بدلا من أن يقتصر على الشركات والمشروعات والسياسات البيئية. فالمستهلك يمتلك أداة تأثير بسيطة لكنها قوية ومؤثرة: قرار الشراء نفسه، وعندما يختار المستهلك بوعي وترشيد، فإنه لا يحدد ما يريد امتلاكه فقط، إنما يسهم في تشكيل الطلب على الخدمات والمنتجات بأنواعها، وتشجيع المنتجات الأكثر كفاءة وجودة وصديقة للبيئة، ويترك أثرًا في الحد من الاستهلاك المفرط الذي لا يقوم على حاجة حقيقية.

وختامًا، بهذا المعنى، تصبح الاستدامة ممارسة تبدأ من الوعي، ثم الاختيار، ثم الاستخدام المسؤول، ولا ننتهي إلا عندما نحافظ على قيمة ما نملك لأطول فترة ممكنة. وهنا تتحول قوة المستهلك من مجرد قدرة شرائية إلى قوة تغيير، وفي حال أصبح هذا الوعي عادة يلتزم فيها أفراد الأسرة، وسلوكًا لدى أبنائنا الطلبة، وثقافة لدى المجتمع، فبالتأكيد الشركات سوف تستجيب لهذه التغيرات، وهنا سيكون قرار الشراء قد تحول من مجرد عملية اقتصادية إلى أداة صناعة لمجتمع أكثر مسؤولية واستدامة.

إلى أين تتجه المواجهة مع إيران؟

بقلم:
د. نبيل العسومي

إذا كنا قد تحدثنا في مقال سابق حول حدود تأثير العقوبات على إيران وما إذا كانت العقوبات وحدها قادرة على التأثير في القيادات الإيرانية المتطرفة والحد من عدوانيتها، فإنّ فهم القرار الأمريكي تجاه إيران يقتضي إضافة عامل ثان وحاسم ومهم لا بد من التنبهّ إليه لأنه متصاعد وهو التحالفات الإيرانية مع دول مهمة مثل الصين وروسيا، وقد اتضح بشكل حاسم أن هذا التحالف مهم ومؤثر وإن كان لا يظهر جليا للعيان، إذ إن هنالك حرب خفية هي حرب التحالفات والتسويات والشراكات. فهذا المحور يعيد تشكيل حسابات واشنطن، وإن كانت له حدود كشفتها الحرب الأخيرة.

يرفع مثل هذا التحالف لإيران مع بكين وموسكو كلفة الحسابات الأمريكية، لكنّ حدوده ظهرت في الحرب نفسها. فروسيا، رغم معاهدة الشراكة الاستراتيجية الشاملة الموقّعة في عام 2025، بين الطرفين والميثاق الثلاثي مع الصين في مطلع 2026، قد اختارت في حرب فبراير ضد إيران الحذر الاستراتيجي لا التدخّل المباشر واكتفت بدعم استخباراتي ولوجستي شمل، بحسب التقارير الأمريكية، معلومات، مع تجنّب الانخراط القتالي المباشر أو غير المباشر حفاظًا على مواردها المنشغلة بالحرب مع أوكرانيا من ناحية وعلى علاقتها المتنامية مع الرئيس ترامب.

ويمكن قول نفس الشيء بالنسبة إلى التحالف مع الصين وإن بشكل مختلف لأنه يرتكز على الاقتصاد والطاقة أكثر مما يرتكز على التسلح. أي أنّ التحالفات لم توفر لإيران مظلّة ردعية منعت الضربات الأمريكية، ولا أنقذت رأس النظام. ولذلك يمكن وصف هذه التحالفات بأنها شراكةٌ معقّدة أبعد ما تكون عن تحالف كامل، تحكمها أجنداتٌ متباينة فموسكو تريدها ورقة ضغط على الغرب دون أن تُستنزف، وطهران تريد غطاءً عسكريا وتقنيا واقتصاديا، وبكين تريد أمن الطاقة وأسواقها دون الانجرار إلى مواجهة. وهذا التباين في الغايات يجعل المحور الشرقي أقوى في زمن الضغط الاقتصادي منه في زمن الحرب المباشرة.

ويعمل أثر هذا التحالف في القرار الأمريكي على مستويات متعدّدة: فهو يرفع مخاطر التصعيد، ويمدّ إيران بدفاعات جوية وقدرات في الحرب الإلكترونية والاستطلاع خاصة من قبل الصين، ويوفّر لها غطاءً دبلوماسيا في مجلس الأمن بالتنسيق مع الصين وروسيا، ومنفذا اقتصاديا يخفف أثر العقوبات عبر النفط والتجارة البديلة.

لكنّ المحصّلة أنّ هذا التحالف مع بكين وموسكو يجعل الحسم العسكري الكامل أكثر كلفةً وخطورة، دون أن يمنعه؛ ولهذا مضت واشنطن في الضربة العسكرية ضد إيران، ثمّ لجأت إلى التفاوض بالتوازي. وبذلك يرجّح ذلك التحالفُ كفّة استراتيجية عقوبات ودبلوماسية وضربات محدودة عند اللزوم على كفّة الحرب الشاملة.

غير أنّ استمرار إيران في سياسة الاستنزاف قد يدفع واشنطن وحلفاءها إلى مراجعة هذه المعادلة، إذا تبيّن أنّ هذا الأسلوب لم يعد ينفع مع نظام متطرف وأنه يمنح طهران وقتًا لإعادة بناء قدراتها.

وفي الخلاصة فإن الصورة الراهنة تقود إلى ثلاثة مسارات متفاوتة

الاحتمال الأول، وهو الأرجح على المدى القريب، تسويةٌ محدودة تحافظ على وقف النار وتُفرج عن أصول مجمّدة مقابل قيود نووية، دون حلٍّ نهائي للملفّات الكبرى (مضيق هرمز، الصواريخ، الوكلاء).

والثاني، انهيار التفاوض وتحوّل الوضع من حرب الاستنزاف الحالية إلى مواجهةٍ أوسع إذا شهدت مذكّرة التفاهم المزيد من التعثر والتعنت الإيراني بعد انقضاء مهلتها.

والثالث، الأقلّ احتمالًا وهو تفكّكٌ داخلي إيراني تحت ضغوط الأزمة الاقتصادية وفراغ القمّة، بما يحمله من مخاطر الفوضى وغياب البديل المنظّم.

وأيًّا كان المسار، فإنّ العقوبات وحدها، أو الضربات وحدها، لن تشكل حلا حاسما وسريعا؛ وأنّ مستقبل المواجهة سيتحدّد بتفاعل هذه العوامل مجتمعةً، مع عاملٍ داخليّ إيرانيّ محتمل إذا طال الخنق الاقتصادي.

وتبقى دول مجلس التعاون، بوصفها الأكثر تعرّضًا لحرب الاستنزاف، معنيّة بضرورة تعزيز إمكانياتها للردع الجماعي، وحضور دبلوماسيّ فاعل، حتى لا يتحوّل الصراع الحالي إلى ساحة تصفية حساباتٍ إقليمية ودولية.